

Distr.: General
20 July 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة النقاش التي عقدها مجلس حقوق الإنسان بشأن تمتع جميع
البنات بالحق في التعليم على قدم المساواة مع البنين

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الرجاء إعادة استعمال الورق

130815 140815 GE.15-12177 (A)



أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٦/٢٧، الدعوة إلى عقد حلقة نقاش، أثناء انعقاد دورته التاسعة والعشرين، بشأن تمتع جميع البنات بالحق في التعليم على قدم المساواة مع البنين من أجل تبادل الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى في هذا الصدد. وطلب المجلس في القرار المذكور أيضاً إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ينظم حلقة النقاش هذه وأن يتواصل مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة والإجراءات الخاصة المعنية والمجتمع المدني، بما فيه منظمات الأطفال والشباب ذات الصلة، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل ضمان مشاركتها ومساهمتها في حلقة النقاش. ونزولاً عند هذا الطلب، عُقدت حلقة النقاش في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٢- وفي القرار نفسه، طلب مجلس حقوق الإنسان أيضاً إلى المفوض السامي أن يُعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش وأن يقدمه إلى المجلس في دورته الثلاثين. وقد أُعدَّ هذا التقرير نزولاً عند ذلك الطلب.

٣- وافتتح المفوض السامي حلقة النقاش، التي أدارها المدير المعاون لشركات البرنامج (شعبة البرامج) في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وشارك في حلقة النقاش وزيرة الدولة في الإمارات العربية المتحدة ريم الهاشمي؛ ونائبة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورئيسة فريقها العامل المعني بحق البنات والنساء في التعليم، باربرا بيلي؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشور سينغ؛ وسفيرة اليونيسيف للنوايا الحسنة لدى إثيوبيا، هانا غوديفا؛ والمدير الإقليمي لمنطقة غرب أفريقيا في منظمة الخطة الدولية، أداما كوليبالي.

ثانياً- موجز المناقشة

ألف- بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

٤- قال المفوض السامي في ملاحظاته الافتتاحية إن تمكين المرأة كان أحد أهم الإنجازات التي تحققت في القرن الماضي، وكان حصولها على التعليم أحد العناصر الأساسية في قلب النظرة التي عفا عليها الزمن إلى المرأة باعتبارها حبيسة الحيز المنزلي. وشدد على أن الحق في التعليم حقٌّ مضاعفٌ يمكن المرأة من الاختيار والمطالبة بحقوقها كإنسان، بما فيها الحق في المشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات التي تشكّل المجتمع. ورحب بالتقدم الكبير المحرز في تعليم البنات في السنوات الأخيرة.

٥- ومع ذلك، لم يحقق ما يقارب ثلث جميع البلدان التكافؤ في التعليم الابتدائي. وفي أقل من نصف عدد البلدان، يتساوى عدد البنات والبنين في صفوف التعليم الإعدادي. ورغم التقدم المحرز، يستمر التمييز في حق البنات، ويتخذ أشكالاً منها زواج الأطفال والحمل المبكر والعنف

الجنسي والتحرش داخل المدارس وخارجها. وإضافة إلى القوالب النمطية الاجتماعية والثقافية التي تفرض الانصياع والمفاهيم الجنسانية الجامدة، لا يزال العنف الذي تمارسه الحركات المتطرفة على البنات واستهدافها المدارس يعيقان حصولهن على التعليم.

٦- ولاحظ المفوض السامي أيضاً أن البنات، وبسبب التمييز المستحكم بعمق، ما زلن محصورات في مجالات دراسية محددة لا تكون غالباً موضع طلب كبير في سوق العمل. ولا تزال معدلات البطالة في صفوف الشابات، حتى ذوات التعليم الجيد منهن، أعلى من معدلاتها بين الرجال، ولا يزلن يعملن في وظائف أكثر عرضة للزوال ويتقاضين أجوراً أدنى من تلك التي يتقاضاها الرجال عن أعمال متساوية القيمة. وأضاف أن تمكين النساء والبنات من الحصول على مؤهلات، ثم حرمانهن بعد ذلك من الحق في السعي إلى تحقيق طموحاتهن في مساواة كاملة مع الرجال، يضرب بالبنات ويهدر الكثير من المواهب.

٧- وشدد المفوض السامي على أنه ينبغي التصدي لثقافة التمييز المستحكمة بعمق في العديد من المجتمعات بغية تمكين النساء والبنات من تسخير كامل إمكاناتهن واستخدام المهارات التي تعلمنها. وأشار إلى الدور الرئيسي الذي يمكن أن يؤديه التعليم في تفكيك التمييزات الجنسانية الثابتة التي قد يكون لها تأثير عميق في صحة البنات وثقتهن بأنفسهن وتعرضهن للعنف وفي تمتعهن بكل حق من حقوق الإنسان الأخرى. وإذ أشار المفوض السامي إلى أن تعليم البنات أمر لا بد منه في تحقيق خطة التنمية الجديدة، أهاب بالدول أن تتخذ تدابير عاجلة لضمان حصول جميع البنات على تعليم جيد بشكل آمن وفعال، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

باء- عرض مداخلات أعضاء فريق النقاش

٨- أشار مدير المناقشة إلى إقرار الحق في التعليم باعتباره حقاً ذا أثر مضاعف وشدد على أنه رغم التقدم الملحوظ الذي أحرز في زيادة معدلات التسجيل في المدارس، لا تزال هناك ثغرات، لا سيما في مجال ضمان التعليم للبنات من الفئات المحرومة وفي حالات الطوارئ.

٩- وقالت السيدة الهاشمي إن الدول لن تتمكن من تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الحالية إذا ما تعذر عليها تمكين المرأة. وأشارت إلى بعض التحديات التي واجهتها الإمارات العربية المتحدة في تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالتعليم، بما في ذلك انخفاض مستوى التنمية وغياب الإدارة والمؤسسات. وأضافت إن هذه التحديات أتاحت أيضاً فرصاً لإنشاء نظام تعليمي قائم على مبدأ المساواة بين الجنسين يُمول من الإيرادات الحكومية من الموارد الطبيعية. إذ اعتُمدت أطر قانونية متينة منها التعليم الإلزامي المجاني في المرحلة الابتدائية وتحديد سن الثامنة عشرة باعتباره السن الأدنى للزواج. ويجسد النظام المدرسي الرسمي الحكومي المتين مبدأ المساواة بين الجنسين: فقد سُجلت نسبة ٩٠ في المائة من البنات و٨٧ في المائة من البنين في التعليم الابتدائي، في حين

التحقت نسبة ٩٥ في المائة من البنات و ٨٠ في المائة من البنين الذين تخرجوا من المدرسة الثانوية بالتعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل النساء في الإمارات العربية المتحدة نسبة ٧٠ في المائة من خريجي الجامعات، وهي واحدة من أعلى النسب في العالم. وشددت على أن أي دولة تمنح الأولوية للتعليم في ميزانيتها وتبني نظاماً تعليمياً قائماً على مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل ستحقق نتائج إيجابية.

١٠- وأوجزت السيدة بيلى طرقاً مختلفة تعيق بها العوامل الهيكلية والعقائدية حصول البنات على التعليم. وأشارت على وجه الخصوص إلى المعايير والنماذج النمطية الاجتماعية الثقافية الراسخة التي تحكم العلاقات بين الجنسين في الأسرة، بما فيها تخصيص الموارد داخل الأسرة وتحديد الأدوار حسب ما يعتبره جيل معين مناسباً لكل من الجنسين. وهذا ما يؤدي كثيراً إلى عدم المساواة بين الجنسين، حتى في مجال الحصول على التعليم والمشاركة في القوة العاملة الرسمية، حيث تلاقى المرأة صعوبات أكبر. ونوهت إلى أثر الزواج المبكر والزواج القسري وحمل المراهقات والتفضيل الواضح للبنين على البنات باعتبارها أمثلة تُفاقم استمرار تبعية الإناث في الحيز الخاص العام. ومن أجل التصدي لهذا التحدي، يجب أن يكون للمرأة الحق في ممارسة استقلالها الشخصي والتحكم بشكل أكبر في صحتها وحقوقها الجنسية والإنجابية. وعلاوةً على ذلك، وحتى يتسنى للمرأة أن تصبح مستقلة اقتصادياً وأقل اعتماداً على رعاية الرجل، يجب أن يكون في مقدورها الخروج من الحيز الخاص والدخول في حيز العمل المأجور اللائق في سوق العمل الرسمي. ولا بد أن تتمكن المرأة من المشاركة على نحو أكمل في العمليات السياسية وصنع القرارات على جميع المستويات.

١١- ورحب السيد سينغ بالاعتراف بالحق في التعليم باعتباره حقاً ذا أثر مضاعف، وشدد على أن جعل هذه الحق ناجزاً يتطلب تحويلاً وتمكيناً. ووصف التعليم الجامع الذي لا تمييز فيه بأنه عنصر أساسي من عناصر الحق في التعليم. وشدد أيضاً على الحاجة إلى توفير تعليم جيد ومبني على حقوق الإنسان في جميع المجالات - في المعرفة والقيم والكفاءات والمهارات - فضلاً عن أهمية التركيز على محتوى التعليم. وأشار إلى أن الدول ملزمة بأن تترجم التزاماتها الدولية إلى سياسات وطنية، وأكد على الحاجة إلى وضع إطار قانوني ملائم يكون أساساً للحق المتكافئ في التعليم. وفي مجال التعليم، يشمل هذا الالتزام اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة وضمان تحقيق التكافؤ بين الجنسين وحصول المجتمعات المحلية المهمشة، بما فيها المجتمعات الريفية، على التعليم. كما شرح السيد سينغ الحاجة إلى وضع استراتيجيات تربط برامج محو الأمية بتنمية المهارات، وأعرب عن قلقه من سرعة انتشار خصخصة التعليم التي تضر بالمرأة.

١٢- وركزت السيدة غوديفا مداخلتها على دور الشباب، بمن فيهم البنات، في وضع السياسات التربوية. وذكرت أن بإمكان الحكومات أن تضمن حصول جميع البنات على التعليم بجعله إحدى أولويات الدولة وبالعامل مع مجموعات الشباب كي تكون لهم كلمتهم في رسم السياسات التربوية. ومن الممكن أن تكون العراقيل التي تحول دون حصول البنات على التعليم

مباشرة وغير مباشرة على حد سواء، ومنها، على سبيل المثال، الاتجار بالبشر. ومن أجل ضمان تمكين البنات من التمتع بالحق في التعليم على قدم المساواة مع البنين، أوصت السيدة غوديفا بأن تدفع الدول معاشات ومنحاً دراسية، وبأن توفر خدمات رعاية الأطفال مجاناً أو بأسعار مدعومة للبنات اللواتي لديهن أطفال، إضافةً إلى وضع برامج تحويل الدخل لفائدة الأسر الفقيرة كي لا تُستبعد البنات من المدارس لأسباب اقتصادية. كما أوصت بأن تُبنى المدارس محلياً وعلى مسافة أقرب من المجتمعات المحلية كي يكون ذلك وسيلة لزيادة معدلات التسجيل في المدارس وتخفيض التكاليف غير المباشرة التي تترتب على إرسال البنات إلى المدارس. وشددت أيضاً على أهمية النوعية التي تقوم بها مجموعات الشباب والدول على الصعيدين المحلي والعالمي.

١٣- وسرد السيد كوليبالي قصة شقيقته لتسليط الضوء على العقبات المتعددة التي تعترض تعليم البنات، ومن جملتها كلفة التعليم والبعد عن المدارس والعنف في المدارس وحوّلها والأعراف الجنسانية الضارة وزواج الأطفال والحمل المبكر. ويصير تجاوز هذه العقبات من ضروب المستحيل أثناء حالات الطوارئ وفي حالات النزاع، وتستعصي هذه العقبات على السكان المهمشين والمستبعدين أكثر من غيرهم، ولا سيما منهم البنات ذوات الإعاقة والبنات المنتميات إلى الأقليات. وأشار إلى أنه كثيراً ما تؤدي حالات الطوارئ إلى تعطيل التعليم وعلى إثرها لا يعود الكثير من الأطفال إلى المدرسة أبداً، في حين يتلقى الأطفال الذين يستمرون في الدراسة تعليماً رديئاً بسبب بيئة التعلم غير الآمنة وغير الملائمة. وبالنسبة للبنات، يمكن أن يؤدي انقطاع التعليم الناجم عن حالات الطوارئ، حتى وإن كان لفترة قصيرة، ليس إلى ضياع فرصة التعليم عليهن فحسب، ولكنه يعرضهن أيضاً لاحتمال الزواج وهن لا زلن طفلات والإتجار بهن وغير ذلك من أشكال العنف القائم على نوع الجنس. ومع ذلك، يمكن أن تتيح حالات الطوارئ الفرصة لإعادة بناء مجتمع أكثر مرونة أو لتغيير القواعد والسلوكيات التي تعيق تعليم البنات.

جيم- مداخلات ممثلي الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة والمراقبين الآخرين

١٤- شددت الدول في مداخلاتها على الأهمية التي أولتها لضمان المساواة في حصول البنات على التعليم ووصفت برامج وسياسات محددة للتغلب على العوائق والتحديات في هذا الصدد. وأشار عدد من الممثلين إلى ممارسات جيدة على الصعيد الوطني، من ضمنها تكريس الحق في التعليم في الدستور وسن قوانين محددة لضمان مجانية التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وأشارت الدول أيضاً إلى تدابير أُخذت لتقريب المسافات بين المدارس والمنازل، وللاستثمار في الهياكل الأساسية وإلى تدابير خاصة مثل توفير المنح الدراسية والأزياء المدرسية الموحدة وإلغاء التكاليف المتعلقة بالتعليم للأطفال المنتمين إلى المجتمعات المحلية المهمشة. وأشارت عدد من الدول إلى أن المرأة كثيراً ما تحقق أشياء أقل في حياتها المهنية وفي سوق العمل بسبب النماذج النمطية

العميقة جذورها في الوعي العام، في حين أعربت عدة دول عن قلقها إزاء التمييزات الجنسانية في مجالات منها الحقول الدراسية التي هي حكر على البنات.

١٥- وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقهم حيال عدم تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم لأسباب منها التمييزات الجنسانية والعقائدية والعنف والتمييز في حق البنات في المدارس وحوها والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر وزواج الأطفال القسري وعسكرة المباني المدرسية في حالات النزاع وشن الهجمات على المدارس وتهديد أمن الطالبات وسلامتهن. وأشار عدد من المتكلمين إلى إعلان المدارس الآمنة الذي يركز على تعليم الأطفال في حالات النزاع والذي وقعته حتى الآن ٤٧ دولة.

١٦- وسلط عدد من المتكلمين الضوء على أهمية مواصلة التركيز على التعليم في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وسيلة لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات. وأشار المتكلمون إلى الحاجة إلى اتباع ممارسات جيدة في مجالات التثقيف الجنسي الشامل وتعليم البنات في حالات النزاع والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس في المدارس وحوها ومحتوى التعليم ودوره في التمييزات الجنسانية. وحث المشاركون مجلس حقوق الإنسان على إيلاء الأولوية في جدول أعماله لمسألة العنف القائم على نوع الجنس ذي الصلة بالمدرسة. ونوهت عدة دول إلى أهمية التعاون الدولي من أجل جعل المدارس أكثر أمناً وتمكين المرأة والحصول على موارد الميزانية اللازمة.

ثالثاً- الملاحظات الختامية لأعضاء فريق النقاش

١٧- أكد أعضاء فريق النقاش على أهمية اعتماد وإنفاذ تشريعات وسياسات أخرى بشأن التعليم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وعلى أساس مبدأ مصالح الطفل الفضلى.

١٨- واتفقت الآراء على أن توفير خدمات أساسية مثل مرافق الإصحاح المنفصلة ولوازم النظافة يعود بفوائد كبيرة من حيث معدلات تسجيل البنات في المدارس واستمرارهن فيها. وبالإضافة إلى ذلك، سلط الضوء على إدراج التثقيف الجنسي الشامل في المناهج الدراسية باعتباره إجراءً رئيسياً من شأنه مساعدة البنات على تجنب الحمل المبكر والتصدي للممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

١٩- وأوصى أعضاء فريق النقاش بضرورة أن يكون التعليم الابتدائي الجيد إلزامياً ومجانياً، وأكدوا على أهمية الانتقال إلى التعليم الثانوي. وأشاروا إلى أهمية التدابير الرامية إلى منع وقوع حالات زواج الأطفال والزواج القسري، ومن جملتها تحديد سن الثامنة عشرة حداً قانونياً أدنى للزواج. كما أكدوا على ضرورة وضع أطر مؤسسية ملائمة تمنح الأولوية للتعليم في مخصصات الميزانية وتدعم التعليم قبل المدرسي وتهيئ بيئة آمنة ومساندة في

المدارس وتدمج المنظور الجنساني في السياسات التربوية. وشددوا أيضاً على أنه ينبغي أن يخلو التعليم من أي تمييز وأن يكون جامعاً ويراعي الاعتبارات الثقافية، وعلى أنه ينبغي أن تأخذ السياسات التربوية بعين الاعتبار آراء الأطفال والشباب، بمن فيهم البنات المهمشات والمحرومات، مثل البنات ذوات الإعاقة والبنات الريفيات والفقيرات، وعلى تسخير قدرة وسائط التواصل الاجتماعي باعتبارها وسيلة لتغيير السياسات التربوية ولتشجيع البنات على الاستمرار في دراستهن.

٢٠- ولاحظ أعضاء فريق النقاش أيضاً أن نتائج التعليم بالنسبة للبنات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقسيم العمل بين الجنسين وبالتنميّطات الجنسانية وحالات التمييز والعنف وسوء المعاملة القائمة على نوع الجنس، وقالوا إن الكثير من النساء والبنات يعجزن لتلك الأسباب عن التمتع بالأثر المضاعف للتعليم. ولوحظ أن معظم نظم التعليم الحالية لم تحقق الغاية المنشودة منها باعتبارها حفازاً للمساواة بين الرجل والمرأة، فهي بالأحرى تعزز النظام الجنساني القائم وتساعد على الحفاظ على التسلسل الهرمي الموجود داخل المدارس وفي المجتمع الأوسع. لذلك، فإن من الأهمية بمكان إعادة النظر في محتوى التعليم بغية إزالة جميع العناصر التمييزية منه.

٢١- وفي إثيوبيا، ذُكرت نوادي الفتيات باعتبارها ممارسة جيدة حيث تعمل الفتيات على الصعيد المحلي على تذليل العقبات الموجودة على مستوى المدرسة والمجتمع المحلي التي تعترض التعليم عن طريق الاتصال بإدارات المدارس وبالآباء من أجل الدعوة إلى إجراء تغييرات مثل توفير مرافق إصحاح منفصلة. وفي مجال وسائط التواصل الاجتماعي، في جنوب أفريقيا، ذُكر البرنامج التقني للبنات الذي ينقذ بالتعاون مع اليونيسيف، ذُكر باعتباره ممارسة جيدة أيضاً، وهو برنامج يربط أكثر من ١٠ آلاف من المراهقات يدرّسن في مدارس محرومة بمرشدين من القطاع التكنولوجي من أجل تعزيز مهاراتهم وجهوزيتهم للعمل. ودُعيت الدول إلى الاهتمام بالتوصيات الختامية التي أبدتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وإلى الإحاطة بالتوصية العامة التي ستصدر عن اللجنة مستقبلاً بشأن الاضطلاع بالالتزامات المتعلقة بالحقوق في التعليم بجميع أبعاده.

٢٢- وفيما يتعلق بحالات الكوارث والطوارئ، اتفق أعضاء فريق النقاش على أنه يمكن حتى لأسوأ الأوضاع أن تتيح فرصاً من أجل توطيد المجتمعات المحلية وجعلها أكثر مرونة وأكثر شمولاً ومساواة. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن التعليم الجيد في حالات الطوارئ أن يؤدي إلى حدوث تغيير احترازي قصير الأمد وتغيير تحوّلي طويل الأمد. فعلى سبيل المثال، أتاحت برامج منظمة الخطة الدولية للمشردين داخلياً واللاجئين في مالي وجنوب السودان للعديد من البنات الالتحاق بالتعليم النظامي وغير النظامي، للمرة الأولى بالنسبة للكثير منهن. ونتيجة لذلك، لم يزد عدد البنات اللواتي حصلن على التعليم فحسب، وإنما كُنَّ أيضاً أفضل استعداداً للمشاركة في صنع القرارات، وهذا ما أدى بدوره إلى تغيير

تدريجي في مواقف المجتمعات المحلية. وشجع أعضاء فريق النقاش الدول على اتخاذ تدابير وقائية لتقليل حالات الانقطاع عن التعليم إلى أدنى حد ممكن أثناء الكوارث، وعلى وضع خطط لقطاع التعليم تستند إلى نُهج تشاركية ومراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل التعامل مع حالات الطوارئ، وعلى إنشاء آلية لتمويل التعليم في حالات الطوارئ. وأوصوا أيضاً بأن تولي الدول مزيداً من الاهتمام لحقوق الإنسان للأطفال في حالات الطوارئ، بما فيها حق البنات في التعليم، وبأن تُدرج مسائل متصلة بذلك في عملها مع نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما فيه هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة.

٢٣- وأكد أعضاء فريق النقاش أيضاً على أنه من أجل تحقيق تمتع جميع البنات بالحق في التعليم على قدم المساواة مع البنين تحقيقاً كاملاً، يتعين على الدول إزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض التعليم، مثل التحيز الجنساني والنماذج النمطية من المناهج الدراسية ومواد التدريس والتعلم، وضمان سلامة البنات في المدارس بوسائل منها توفير مرافق الإصحاح الملائمة ومياه الشرب الآمنة، وكذلك توفير الحماية لهن من التحرش الجنسي وسوء المعاملة والعنف في البيئة المدرسية. وينبغي للدول بالإضافة إلى ذلك ضمان إمكانية المقاضاة بشأن الحق في التعليم. وشجع أعضاء فريق النقاش الدول بشكل جماعي على أن تترجم رؤية تمتع كل فتاة بالحصول بشكل كامل على التعليم إلى حقيقة واقعة.